



مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: سلوك الناخب العراقي بين ثقافة الخصوص وثقافة المشاركة

اسم الكاتب: أ.د. طه حميد حسن العنبي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1110>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 20:35 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



سلوك الناخب العراقي بين ثقافة الخضوع وثقافة المشاركة

*Iraqi Voter's Behavior between
the Culture of Submission & Participation*

الكلمة المفتاحية : سلوك، الناخب العراقي، ثقافة، الخضوع، المشاركة.

Keywords: *Behavior, Iraqi Voter, Submission, Participation.*

أ.د. طه حميد حسن العنبي

كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

*Professor Dr. Taha Hameed Hassan Al-Anbaqi
Faculty of Political Science – Mustansiriya University
E-mail: taha_aun2004@yahoo.com*

ملخص البحث

تعرض المجتمع العراقي على مدى عقود خلت إلى العديد من الازمات والحروب التي نالت من المنظومة الثقافية العراقية في ظل النظام السلطوي الذي أدى إلى امتزاج الثقافة بين خضوع وعنف، وعلى الرغم من التغيير السياسي الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتبني النظام الديمقراطي آلية الانتخاب كأحد أدواتها التي اعطت حق المشاركة دور للفرد في انتخاب ممثليه، إلا أن ممارسة هذا الحق شابتها الكثير من التداخلات التي انتجت إرادة لم تتمتع بالحرية الكافية للخروج من ثقافة الخضوع التي طبعت سلوك الشخصية العراقية لعقود من الزمن، والتي لم تزل أثراها لحد يومنا هذا.

- مما تقدم يحاول البحث تسليط الضوء على مديات تأثير تلك الثقافة -الخضوع- على انتماء المواطن وولائه وحربيته في الاختيار، الأمر الذي يفرض على الباحث وضع الآليات المناسبة للخروج من ثقافة الخضوع وترسيخ المواطنة في ممارسات الافراد العراقيين سواء في حقهم بالمشاركة أو دورهم في الرقابة وبناء الوطن، وقد تك تقييم البحث إلى أربع مباحث، الأول : خصص للاطار النظري في حين بينما في المبحث الثاني الواقع الثقافي في العراق قبل عام ٢٠٠٣ ، وخصص الثالث لبحث أثر الثقافة السائدة بعد عام ٢٠٠٣ في سلوك الناخب العراقي، والرابع وضحنا من خلاله سبل تعزيز ثقافة المشاركة.

المقدمة

نالت الحروب والتحديات والأزمات التي تعرض لها المجتمع العراقي على مدى عقود خلت، ما نالت من منظومته الثقافية الأصيلة وعلى مستويات عدّة، فبادئ ذي بدء كانت الثقافة السائدة في العراق في ظل النظام السابق عبارة عن ثقافة خضوع بفعل سياسة التسلط والتصرّفية التي اتبّعها النظام المذكور على مدى أكثر من ثلاثة عقود ونصف ضد كل من يعارض سياساته ولو بكلمة، فضلاً عن سلسلة الحروب التي خاضها النظام المذكور، كما أفرزت صفحة سنوات الحصار الاقتصادي الثلاث عشرة العجاف رذائل دخيلة على المجتمع العراقي - كالكذب والخيانة وتعاظم الأحقاد الطبقية وعدم الشعور بالمسؤولية واللامبالاة والغش والسرقة والرشوة والخطف والقتل وما إلى ذلك - ومن ثم حلّت تلك الرذائل محل القيم الفضيلة التي جرت عملية هدمها على وفق مخططات دولية وإقليمية خطيرة كان النظام السابق هو الأداة المنفذة لتلك المخططات، ثم مثل إسقاط هذا النظام على يد القوات الأمريكية المحتلة الحلقة الأخيرة في هدم بل وانهيار منظومة القيم الثقافية لدى شرائح واسعة من الشعب العراقي، وقد تجسد ذلك في عمليات السلب والنهب والحرق لممتلكات الدولة وعلى مرأى ومسمع تلك القوات، فضلاً عن الإجراءات والأوامر التي صدرت عن تلك القوات ودورها في تكريس الطائفية والعرقية والإرهاب والتكفير، وذلك عبر هيمنتها على إدارة الدولة ومؤسساتها المؤقتة والانتقالية، وبالرغم من انحسار هذا التدخل بعد انسحاب القوات الأمريكية نهاية عام ٢٠١١م، إلا أنها ما زالت تؤثر بشكل ملحوظ على مسار العملية السياسية الجارية في العراق.

وبالرغم من الشروع في إقرار وتطبيق الآليات الديمقراطية في العراق لاسيما بعد دخول الدستور الصادر عام ٢٠٠٥ حيز التنفيذ، وفي الوقت الذي تعد الانتخابات من أبرز تلك الآليات، وقد أصبح من حق كل العراقيين الذين تتوفّر فيهم شرط الانتخاب ممارسة هذا الحق لاختيار ممثّلهم في موقع المسؤولية، ولكن ما زال معظم الناخبين العراقيين لا يمتلكون

الإرادة الحرة الوعية في ممارسة هذا الحق بالشكل الأمثل، وذلك بفعل خصوصهم لاملاءات وضعوط القوى السياسية التي تتنافس من أجل تجิير أصواتهم لصالحها.

لذا فالإشكالية التي تحاول تسليط الضوء عليها في هذه الورقة تتجسد في نطاق ومدى تأثير تلك الثقافة السائدة - وهي ثقافة الخضوع - في انتماء المواطن وولائه وخياراته وسلوكه الانتخابي، إذ أمست الغلبة للولاء للانتماءات الفرعية كالطائفة والقومية والحزب والعشيرة وللأشخاص على حساب الولاء للوطن، وكل ذلك يعرقل مهمة بناء نظام سياسي راشد في بلدنا العراق حاضراً ومستقبلأً.

على ذلك نجد أنفسنا أمام تحدي خطير يستدعي من كل المعنيين بالشأن العراقي بالتصدي له وبكل الوسائل والسبل المتاحة، وذلك للعمل على وضع خطط شاملة ومدروسة لإعادة بناء المنظومة الثقافية يكون محورها الأساس ترسیخ ثقافة المشاركة لتحمل محل ثقافة الخضوع، ويجري تنفيذ تلك الخطط التي تدخل ضمن إطار ما يسمى بالتأهيل السياسي. على ذلك سنقسم هذا البحث - فضلاً على المقدمة والخاتمة - على مباحث أربعة وكما يأتي:

المبحث الأول: إطار نظري: ماهية الثقافة والانتخاب.

المبحث الثاني: الثقافة السائدة في العراق قبل وبعد عام ٢٠٠٣ م.

المبحث الثالث: سلوك الناخب العراقي منذ عام ٢٠٠٥.

المبحث الأول

إطار نظري : ماهية الثقافة والانتخاب

تناول في هذا الإطار تعريف الثقافة ومستوياتها، وكذا تعريف الانتخاب وطبيعته وأنواعه.

المطلب الأول: ماهية الثقافة:

الفرع الأول: تعريف الثقافة:

الثقافة لغةً مشتقة من الفعل ثقف، وثقف الشيء أي وجده، وهو ما ورد في القرآن الكريم في أكثر من موضع منها قوله تعالى: (وَاقْتُلُوهُمْ حِينَ تَقْتُلُوهُمْ...)^(١)، وتأتي كلمة ثقف بمعنى قوم وعدل، وتشقق الرجل أي صار حاذقاً فطناً^(٢).

وقد عرف (أدوارد تايلور) الثقافة بأنها: (الكل الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع)^(٣).

وهناك من يعرّف الثقافة على إنها: (مجمل رؤى الحياة والكون وتصوراتها وأساليب التعامل اليومي والأخلاق والمعتقدات والمهارات والإبداعات والمعرف والمفاهيم)^(٤)، كما عرفها أحد الباحثين بأنها: (أسلوب حياة للإنسان في بيئه معينة وظروف ملائمة ولغة أو أكثر)^(٥)، وهناك من يرى إن الثقافة هي طريقة فهم للحياة وكيفية تنظيمها وأساليب العيش، وعلى ضوء ذلك تتميز الشعوب بتمايز وتطور ثقافتها^(٦).

على ذلك تشمل الثقافة: (أشكال القيم التي يبتكرها الإنسان ليُكسب إنسانيته معناها الخاص، وينظم بها حياته الخاصة والاجتماعية والفكرية والروحية والجمالية، وفي هذا السياق، تشمل الثقافة مجموع النشاط الفكري والفكري بمعناها الواسع وما يتصل بها من المهارات..)^(٧).

لذا فإن الثقافة هي منظومة متكاملة يتم بناؤها من كل ما يكتسبه الفرد في المجتمع وطيلة حياته، ولأن الإنسان كما يقال - هو ابن بيئته - فثقافته تكون في الغالب انعكاس

للمحيط الذي يعيش ويتفاعل فيه مع مكوناته، ولما كانت الثقافة منظومة فإنها تتكون في الأصل من عناصر معنوية وأخرى مادية تمثل الأخيرة بمثابة تعبير واقعي للأولى، إذ ما يتم اكتسابه من عناصر معنوية يتم تجسيده في السلوك والممارسة والمقتنيات والتطور المادي وتلك هي مظاهر الحضارة.

خلاصة القول: تؤدي الثقافة دوراً فاعلاً في ترقية عقل الإنسان وأخلاقه وتنمية ذوقه وبناء شخصيته ومن ثم بناء المجتمع وتطوره، والمجتمع الذي يغلب المثقفون والعقلاة والمفكرون والعلماء على الهمج الرعاع، هو مجتمع يسوده الحوار والتفاهم والتعايش والاستقرار وكل ذلك يمهد لتحقيق التنمية والتطور.

الفرع الثاني: مستويات الثقافة :

للتقاليد مستويين (نوعين): الأول عام والثاني خاص، أما المستوى (النوع) العام فيشمل كل ما يكتسبه الفرد من عادات وقيم وتقاليد وأعراف وعلوم و المعارف مختلفة وما إلى ذلك، وبذلك يتكون لديه أفكار وتصورات وممارسات عامة حول أمور وظواهر وقضايا تخص المحيط الذي يعيش فيه (الإنسان والمجتمع والحياة)، وفي هذا الإطار تعني الثقافة معرفة شيء عن كل شيء وتشكل في الغالب بجهود ذاتية أو بحكم ظروف موضوعية معينة، وكلما يتسع نطاق هذه الثقافة العامة كلما تقترب مما يمكن تسميته بـ(الثقافة الموسعة)، أما المستوى (النوع) الخاص من الثقافة وهو الأكثر أهمية وذلك بفعل ما يتطلبه هذا المستوى من وقت ومال وجهود علمية مركزة في مجال علمي معين، وعلى ذلك تتشكل لدى الفرد ما يمكن تسميته بـ(الثقافة التخصصية)، وفي هذا الإطار تعني الثقافة معرفة كل شيء عن شيء، فهناك من يتخصص في علوم الحياة أو الفيزياء أو السياسة والقانون وما إلى ذلك، ولا يمكن بلوغ هذا المستوى إلى من خلال اكتساب كل ما يمكن الحصول عليه من معلومات تخص مجال التخصص، وما يهمنا هنا الثقافة السياسية.

الفرع الثالث: الثقافة السياسية:

تعرف الثقافة السياسية على أنها: توجه، أي طريقة في النظر إلى المؤسسات السياسية والدستورية، ومن ثم فهي تتعلق بstances الجماهير من النظام السياسي القائم، إذ من المفترض أن يوجد لدى معظم الناس داخل النظام السياسي توجهات سياسية منسجمة وربما متماثلة فيما بينها ملائمة بالنسبة إلى المؤسسات السياسية والدستورية التي يعيشون في ظلها^(٨) وفي حالة غياب هذا الانسجام أو التماش في التوجهات تسود الثقافات السياسية الفرعية المنقسمة على نفسها والمتغيرة في مواقفها وتوجهاتها وسلوكها مما يفضي إلى تفاقم المشاكل^(٩).

وللثقافة السياسية مقومات أساسية، هناك من يرى أنها تتجسد في التوجهات السياسية بكل أنواعها سواء أكانت تلك التوجهات ذات طابع تأملي أو تقييمي أو تعبيري، وهناك من يرى أن تلك المقومات تقتصر فقط على التوجهات نحو المؤسسات السياسية، وعلى وجه الجملة تكون تلك المقومات من ثلاثة عناصر هي^(١٠):

١- التوجهات نحو النظام السياسي: أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي وما هو تقييمه لها وكيف يتفاعل معها.

٢- التوجهات نحو أفراد المجتمع الآخرين في إطار النظام: أي كيف ينظر إلى الاختلاف في الرؤى والأفكار السياسية، في الصراع والتنافس والتعاون في الساحة السياسية وعلى وجه الخصوص بين الأحزاب السياسية وفي القوى التي تحرك أو تؤثر في الحياة السياسية وما إلى ذلك.

٣- التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته، وينطوي ذلك على نظرته إلى الحياة السياسية، وفي إسهامه بها، وفي الربط بين وضعه الاجتماعي والاقتصادي وبين آرائه ومواقفه السياسية.

وتقسام الثقافة السياسية على ثلاثة أنواع وهي كما يأتي:

١- الثقافة القديمة أو الضيقية: هنا يكون الفرد غير واعٍ وغير فاعل في المجتمع وهو ما يتلاءم مع وجود بنية سياسية تقليدية نجدها سائدة في المجتمعات البدائية والتقليلية والمتاخرة

والبعيدة عن تأثير سلطة الدولة وهذا حال مجتمعات الأرياف والبدو الرحّل ومجتمعات دول العالم المتأخرة بشكل عام^(١١).

٢- الثقافة الشخصية أو الرعوية: وهي تلك التي توجد في المجتمعات الخاضعة لأنظمة حكم تسلطية متجردة، ويكون فيها الفرد واعياً يقيم نظام الحكم ولكن في مجالس خاصة وسرية تامة، ولكنه لا يمتلك القدرة والجرأة على التأثير في الحياة السياسية بل ينبع إرادة الحاكم وأعوانه ويقدم فروض الطاعة والولاء لهم، وهنا تسود ما تسمى بـ(ثقافة الخضوع)^(١٢).

٣- ثقافة المساهمة (المشاركة): وتعتبر هذه الثقافة أرقى مستويات الثقافة السياسية، وتسمى أيضاً بالثقافة الديمقراطية، ويكون فيها الفرد على مستوى عالٍ من الوعي ويكون مؤثراً وفاعلاً ويساهم في بناء أو نقد ومن ثم تقويم مؤسسات النظام السياسي^(١٣).

وكل هذه الأنواع الثلاثة من الثقافات السياسية قد توجد جنباً إلى جنب في الكثير من المجتمعات وربما تتعايش وتفاوض مع بعضها، ولكن بكل تأكيد كلما ارتفعت نسبة الأفراد ذوي الثقافة المساهمة في المجتمع كلما كان يمكن عد هذا الأمر معياراً لتطوره ورقمه، من هنا تقع على عاتق القائمين على إدارة مؤسسات النظام السياسي الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية مسؤولية نقل الثقافة السائدة في المجتمع من ثقافة قديمة أو شخصية إلى مستوى ثقافة المشاركة أو المساهمة، وهي التي تعد الأساس لترسيخ السلوك الانتخابي الراسد.

المطلب الثاني: ماهية الانتخاب:

الفرع الأول: تعريف الانتخاب وطبيعته:

أولاًً- تعريف الانتخاب: هو عملية اختيار المواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية للأشخاص الذين ينوبون عنهم في ممارسة السلطة.

ثانياً- طبيعة الانتخاب: هناك من يقول إن الانتخاب حق وهو ما يتوافق ومبدأ (السيادة الشعبية)، وعلى وفق ذلك يكون النائب المنتخب من قبل الشعب ممثلاً للأمة كلها وليس مجرد ممثل لدائرة الانتخابية أو للحزب الذي ينتمي إليه، أي أنه ليس وكيلًا عن ناخبيه بل

هو وكيل عن عموم الشعب، ويترتب على ذلك إنه ليس للناخبين الحق في إعطاء تعليمات إلى النائب وتكتليفة بالاقتراع في البرلمان، على وجه معين يحددونه له، بل يبقى النائب حراً في إبداء آرائه بالطريقة التي يراها متحرياً في ذلك مصلحة الوطن (المصلحة العامة) لا مصلحة دائرة الانتخابية^(١٤).

وآخرون يرون إنه وظيفة اجتماعية وهو ما يتواافق ومبادأ (سيادة الأمة) التي توزع السيادة بين مجموع الأفراد المكونين للأمة، وبعد كلاً منهم مالكاً لجزء من السيادة، كما يكون النائب ممثلاً لجزء من السيادة، وهذا الجزء هو ذلك الذي يملكه ناخبوه، وهو بمثابة وكيل عنهم فحسب، ومن ثم لناخبيه الحق في إعطائه تعليمات ملزمة لا يستطيع مخالفتها أو الخروج عليها عند التصويت في البرلمان، وللناخبين عزله وقتما شاءوا^(١٥).

في حين يرى فريق ثالث أن الانتخاب سلطة قانونية تعطى للناخبين لتحقيق المصلحة العامة وذلك على أساس إن القانون هو الذي يحدِّد مضمون هذه السلطة وشروط استعمالها^(١٦)، وهذا هو الرأي الراجح والذي أمسى معمولاً به في معظم النظم السياسية المعاصرة، وذلك على أساس أن من تتوافر فيه تلك الشروط يسجل في قائمة الناخبين، وفي كل الأحوال تعد مشاركة الناخبين في عملية اختيار المرشحين الأكفاء بمثابة موقف وطني يسهم في بناء مؤسسات الدولة الراسدة..

الفرع الثاني : شروط الانتخاب:

لقد كانت بعض الشروط التي وضعتها بعض الدول بمثابة عراقيل أمام بعض المواطنين لحرمانهم من حق الانتخاب ومنها شرط العمر، فقد اشترطت لبنان مثلاً أن يكون سن الرشد السياسي ٢١ عاماً، وشرط الجنس (حرمان النساء من الانتخاب)، وهناك شرط العنصر وشرط الشروة وشرط التعليم وما إلى ذلك، وعلى ذلك يسمى هذا النوع من الانتخاب بالاقتراع المقيد.

أما الشروط التي تضعها قوانين الانتخاب في معظم دول العالم المعاصر تعد شرطاً ضرورية ومعقولة، وهي:

- ١- العمر (في الغالب يتساوى سن الرشد المدني مع سن الرشد السياسي البالغ ١٨ عاماً).
- ٢- الجنسية (هوية المواطن)، ٣- الأهلية العقلية، ٤- فضلاً عن شرط التسجيل في سجلات الناخبين، وتعد هذه الشروط بمثابة وسيلة لضبط العملية الانتخابية وتقنينها وحتى لا تكون سائبة وفوضوية وهذا النوع من الانتخاب يسمى بالاقتراع العام لأن الشروط المذكورة ستسمح لعموم المواطنين المؤهلين دون تمييز للمشاركة في الانتخاب.

الفرع الثالث : نظم (طرائق) الانتخاب :

تعد نظم أو طرائق الانتخاب بمثابة عملية ترجمة للأصوات المدلّى بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد نيابية يحصل عليها مرشحو الأحزاب والكتل والمستقلون^(١٧)، على ذلك تعد تلك النظم أو الطرائق بمثابة مفتاح لحصول متغيرات في الخارطة السياسية لهذا النظام السياسي أو ذاك، وذلك لأنها تؤدي حتماً - في حال طبقت في ظل بيئة انتخابية سليمة، حرة ونزيهة، آمنة وشفافة - إلى ظهور أو تشكيل أحزاب جديدة وأفول أخرى عاملة، وصعود مرشحين جدد إلى سدة الحكم وسقوط آخرين، كما تسهم الطريقة الانتخابية المتبعة في الدولة المعنية في إقامة تحالفات جديدة وتفكك أخرى قائمة، والأهم إنها تسهم بشكل فاعل في إدارة الصراع السياسي بشكل سلمي، وبالمقابل قد يسهم النظام الانتخابي في تحديد سهولة أو تعقيد عملية التصويت للناخبين، ويؤثر حتماً - سلباً أو إيجاباً - على الأقليات والفئات المهمشة، كما يمكن أن تؤثر النظم الانتخابية على طريقة إدارة العملية الانتخابية وطريقة تصرف النخب السياسية، ما يساعد بالنتيجة على تحديد المناخ السياسي الأوسع^(١٨).

وعلى وجه الجملة هناك نظامان أساسيان (طريقتان أساسيتان) تتبعهما النظم السياسية في الانتخاب هما نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي وبينهما نظم أخرى مختلطة تجمع بين خصائص الاثنين^(١٩).

نستشف من خلال تقدم أن إجراء انتخابات عادلة ونزيفة تستدعي أن ترتفع ثقافة المجتمع على وجه الجملة، وثقافة الناخبين على وجه الخصوص إلى مستوى ثقافة المشاركة كي يتم تجسيد مبدأ السيادة للشعب وهو مصدر السلطات وأساس شرعيتها.

المبحث الثاني

الثقافة السائدة في العراق قبل وبعد عام ٢٠٠٣

ستتعرض في هذا المبحث إلى طبيعة الثقافة السائدة في ظل العهدين الملكي والجمهوري حتى عام ٢٠٠٣ ، لننتقل إلى تشخيص طبيعة تلك الثقافة بعد عام ٢٠٠٣ وذلك من خلال المطلعين الآتيين:

المطلب الأول : الثقافة السائدة قبل عام ٢٠٠٣ :

الفرع الأول: الثقافة السائدة في ظل العهد الملكي:

عانى المجتمع العراقي طيلة قرون طويلة من الزمن من التسلط والاستبداد والتخلف على كل المستويات، ويعود التخلف الثقافي أخطر مظاهر هذا التخلف، وكان ذلك بفعل تفاعل تحديات خارجية تمثلت بتقابل سلسلة من القوى الأجنبية التي فرضت سيطرتها على مقدراته، مع تحديات داخلية تتعلق بميراث التسلط والاستبداد على مدى التاريخ، فضلاً عن انتشار الأمية والتفاوت الطبقي وتدور المنظومة الأخلاقية والقيمية مع غلبة العادات والتقاليد القبلية البالية.

وعلى الرغم من تبني النظام الملكي للنظام النيابي وذلك منذ صدور القانون الأساسي عام ١٩٢٥م، إلا إن إدارة مؤسسات الدولة ظلت تقتصر على عدد محدود من الشخصيات التي تنتمي للطبقات البرجوازية والإقطاعية ومن ارتبطوا بالإدارة البريطانية المحتلة، كما كانت الصراعات بين النخب السياسية المتنفذة وبينها وبين القوى والأحزاب والشخصيات المعارضة هي السمة السائدة طيلة العهد الملكي (١٩٢١م-١٩٥٨م)^(٢٠)، كما أن الاستياء الشعبي

أزاء الحكومات المتعاقبة راح يتفاهم مع مرور الوقت بفعل هيمنة إدارة الاحتلال البريطاني على مقدرات الدولة وتدني مستوى أداء مؤسساتها وبفعل سيادة حالة عدم الاستقرار السياسي، إذ تألف في ذلك العهد ١٦ مجلساً نيابياً، أستكملاً مجلس نواب واحد فقط دورته الاعتيادية وهي أربعة أعوام، وإزاء ذلك تشكلت ٥٩ حكومة (مجلس وزراء) تولى رئاستها (٢٣) رئيس وزراء، كما أعلنت الأحكام العرفية ١٦ مرة بين عامي ١٩٥٨-١٩٢١، أي نحو ٥٥% من العهد الملكي كان تحت الحكم العسكري، هذا فضلاً عن أساليب التكيل والبطش التي أتبعتها تلك الحكومات ضد المتظاهرين والمضربين وقوى المعارضة ولاسيما في الأعوام ١٩٤٦م و ١٩٤٨م و ١٩٥٢م، وكذلك تصفية الكثير من المعتقلين السياسيين^(٢١).

إزاء ذلك لم يطرأ أي تحسن يذكر على الأوضاع المعيشية والخدمية في العراق طيلة العهد الملكي، إذ استمرت حالة الفقر تخيم على السواد الأعظم من العراقيين حتى بلغت حوالي ٥٦.٨% من عدد السكان الذي بلغ في عام ١٩٥٧ حوالي سبعة ملايين نسمة^(٢٢)، وذلك بالرغم من أن حصة الفرد العراقي من عائدات النفط كانت قد بلغت في الأعوام (١٩٣٠-١٩٥٨م) حوالي ١٨٨ دولار للفرد الواحد^(٢٣)، وقد صاحب ذلك انتشار الأوبئة والأمراض والجهل والتخلف، وفي ظل هذا الواقع كانت الثقافة السياسية السائدة في المجتمع العراقي آنذاك عبارة عن مزيج بين الثقافة التقليدية وثقافة الخضوع، وبالرغم من إجراء العديد من العمليات الانتخابية في تلك المرحلة إلا إن معظم ممن كانوا يشاركون في الانتخابات النيابية يخضعون لإملاءات المرشحين ولم يعبروا عن إرادتهم وقناعاتهم الحقيقية.

الفرع الثاني: الثقافة السائدة في ظل النظام الجمهوري:

بعد الإطاحة بالنظام الملكي وتأسيس النظام الجمهوري عام ١٩٥٨، دخل العراق في حالة من عدم الاستقرار السياسي وذلك بفعل سلسلة الانقلابات العسكرية، وفي ظل هذا العهد ازداد الواقع الثقافي تخلفاً، فلم تكن هناك أية محاولات لرفع مستوى الوعي الثقافي إلى الحد الذي يفضي إلى الانتقال من الثقافة التقليدية وثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة

ولاسيما مع استمرار حالة تكريس ما يسمى بـ(الشرعية الثورية) لتحل محل الشرعية الديمocrاطية التي تقوم على مبدأ: الشعب مصدر السلطة، بذرية إن من يقوم بالثورة -قلب النظام السابق- هو الذي يمثل الشعب وبروم تحقيق مصالحه وعلى ذلك له الحق وحده في قيادة المجتمع والدولة معاً^(٢٤)، وقد تجلى ذلك بشكل جلي في العهدين الجمهوريين الثاني (١٩٦٣-١٩٦٤) والثالث (١٩٦٤-١٩٦٨) -مرحلة ما بعد سقوط (الزعيم عبدالكريم قاسم)- إذ إن حالة عدم التجانس الاجتماعي كانت السمة السائدة في أوساط تلك الطبقة مما أفضى إلى اختلافات في الأفكار والميول والstances تم خضت عنها خلافات حادة بعد مدة وجيزة، ومن الواضح إن ما كان يوحد أفراد تلك الطبقة هو تحالفهم وعدائهم للزعيم ومن ثم سعيهم للإطاحة به^(٢٥)، وعلى ذلك توالت الانقلابات والتصفيات التي راح ضحيتها عدد كبير من كبار القادة العسكريين والسياسيين وكل ذلك عمق من الهوة بين الحكام والجماهير كما عمق حالة الانقسام المجتمعي.

وفي العهد الجمهوري الرابع -ما بعد انقلاب عام ١٩٦٨م ولغاية عام ٢٠٠٣م- عملت الطبقة الحاكمة التي تلتف حول الرئيس وتأتمر بأوامره وهو الذي يمارس كل الصالحيات والاختصاصات وبلا منازع على تهميش كل الشرائح والجماعات الأخرى بل وإقصاء وتصفية كل من يحاول الاعتراض على هذا الواقع بما في ذلك كبار القادة السياسيين والعسكريين، وأحياناً تم تصفيتهم على النيات أو الشكوك فحسب، وعلى ذلك سعت تلك الجماعة الحاكمة بكل الوسائل والسبل للعمل على إبقاء تلك الشرائح والجماعات تحت السيطرة ومن ثم العمل على صهرها في ظل بوتقة الرضوخ والتبغية لكل ما يملئه عليها النظام الحاكم.

على ذلك فإن سيادة مثل هذا الواقع تجسد في تكريس ثقافة تراجعت بل وغابت فيها قيم الحوار العقلاني والتفكير المنطقي ولم تعد هناك أية صيغ للتفاهم والتسامح والتعايش وبال مقابل سادت قيم التخندق والحدق والكراء بين أبناء المجتمع الواحد، بين عامة الناس المهمشين والمغيبيين والمغضوب عليهم وبين الجماعة الحاكمة ومن يتبعها، ما نتج عن ذلك سيادة

هيمنة قيم التبعية الذي أخذت بعدهاً إقليمياً وقومياً في إقليم كردستان، كما أخذت بعدهاً طائفياً في معظم مناطق العراق في الوسط والجنوب، وإلى حد ما بعدهاً عشائرياً على مستوى مناطق وسط وغرب العراق، وكل ذلك أفضى إلى إحلال الولاء لتلك الانتماءات الفرعية محل الانتماء للوطن^(٢٦)، ولم يكن الولاء للوطن سوى أمر ظاهري شكلي وذلك بفعل قسوة السلطة ولجوئها كلما لزم الأمر لأسلوب التصفية إزاء أية محاولة للخروج عما تصفه السلطة بـ(الصف الوطني) أي الوحدة الوطنية التي كانت تقوم على صهر ودمج كل فئات المجتمع في بوتقة واحدة من خلال فرض ثقافة السلطة التي تقوم على الفكر الواحد والزعيم الأوحد.

المطلب الثاني : الثقافة السائدة بعد عام ٢٠٠٣

بعد دخول قوات الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في ٤/٩/٢٠٠٣م، وإسقاط نظام حكم (صدام حسين)، ومن ثم تكريس الاحتلال وشرعيته^(٢٧)، إنقلب واقع المجتمع العراقي من واقع التسلط والخوف والصهر والدمج القسري إلى التشتت والانفلات والفوضى باسم الحرية والديمقراطية، وكل ذلك جرى بفعل غياب القانون وانهيار سلطة الدولة مع تدني مستوىوعي الثقافي والسياسي وإهتراء المنظومة الأخلاقية، وكان ذلك قد أعطى لكل من هب ودب الفرصة للقيام بعمليات السلب والنهب والقتل وتفاقم روح الانتقام والثار التي غذتها أطراف خارجية؛ إقليمية ودولية^(٢٨) – مستغلة بذلك وجود قوات الاحتلال على الأراضي العراقية التي ساهمت بدورها بتدمير البنى التحتية سواءً بشكل مباشر أم غير مباشر، والأخطر من كل ذلك بدأت الأمور تعقد شيئاً فشيئاً لاسيما بعد أن امتدت أعمال العنف لتأخذ أبعاداً طائفية وصلت ذروتها بعد حادثة تفجير الإمامين العسكريين في سامراء في بداية سنة ٢٠٠٦م، واستمرار هذا الوضع طيلة سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

ومع أن الأوضاع على وجه الجملة كانت قد تحسنت بدرجة كبيرة بفعل تطبيق خطة فرض القانون والإجراءات الواسعة التي اتخذتها الحكومة آنذاك على كل المستويات الأمنية والسياسية، ولكن ما زالت عالقة في نفوس الكثير من أبناء الشعب العراقي الأحقاد وربما روح

الانتقام لاسيما ممن تضرروا من أعمال العنف، الطائفية، مع استمرار جهود الكثير من الأطراف والقوى الخارجية والداخلية في تغذية هذه التوجه بشتى الوسائل المادية والإعلامية وغيرها بغية تأجيج الأوضاع والعمل على إعادة العراق إلى حالة الاقتتال والعنف والمصاد وصولاً إلى العمل على إنهيار العملية السياسية وإعادة البلد إلى نقطة الصفر أي حالة الفوضى والصراعات والتخندق، ومما زاد الأمور تعقيداً ضعف القدرات التنظيمية التي تضبط سلوك أفراد المجتمع وتروع الخارجين عن القانون والنظام العام، ورافق ذلك تردي مستوى الخدمات وتراجع مستوى التربية والتعليم وغياب مشاريع التنمية بذرية التحديات الأمنية، وقد وفرت تلك الظروف مجتمعاً بيئياً مشجعة على شيوخ الفساد على كل المستويات، وبذلك سادت في العراق ثقافة منحرفة : هدامية وضالة، وهي عبارة عن خليط من ثقافة العنف والتخندق والتهميشه بالإقصاء والجهل والتعصب والطمع والنهب والسلب والرشوة وتغليب المصالح الضيقة (الطائفية والعرقية والعشائرية والحزبية والمناطقية والشخصية) على حساب المصلحة الوطنية.

المبحث الثالث

سلوك الناخب العراقي منذ عام ٢٠٠٥

أثبتت الأحداث والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي مر بها العراق وعلى مدى أكثر من (١٤) عاماً (٢٠٠٣-٢٠١٧م) تدني مستوى الشعور الوطني بفعل ضعف الولاء للوطن وغلبة الولاءات الفرعية سواء على مستوى العوام أم على مستوى النخبة وعلى وجه الخصوص النخبة السياسية(صناع القرار)، وقد تجسد ذلك بصورة جلية في السلوك الاجتماعي والسياسي على وجه الجملة.

على الرغم من إقرار الأغلبية الساحقة من العراقيين لوثيقة العقد الاجتماعي - السياسي المتمثلة بدستور عام ٢٠٠٥ م النافذ^(٢٩)، وبالرغم مما تضمنته تلك الوثيقة من نصوص وقواعد حددت طبيعة النظام السياسي (إتحادي، جمهوري، نيابي - برلماني - ديمقراطي)، ومن ثم نظمت العلاقة بين مكونات هذا النظام (مؤسسات وأفراد) وبذلك أقرت حقوق والتزامات كل أطراف هذا العقد، إلا أن الواقع والأحداث أثبتت بقاء معظم فقرات تلك الوثيقة - على ما فيها من هنات وقصور - مجرد حبر على ورق.

فبقدر تعلق الأمر بموضوع بحثنا، يبدو جلياً أنه في الوقت الذي أقر الدستور النافذ الحقوق الأساسية وفي مقدمتها حق الانتخاب، وعلى وجه الخصوص ما ورد في البابين الأول (المبادئ الأساسية) والثاني (الحقوق والحريات)، لكن الواقع أكد أن ممارسة هذا الحق من قبل الناخبين - كانت في الأعم الأغلب - بداعي طائفية أو عرقية أو حزبية أو عشائرية أو مناطقية أو بفعل الترغيب أو الترهيب، ما يعني أن الناخب كان يصوت بناءً على إملاءات، ولم يكن يصوت بمحض إرادته، ومن ثم لم تكن مشاركته في الانتخاب على أساس وعيه وقناعته بأهمية تلك الممارسة وما يترب عليها من نتائج تفضي إلى بناء مؤسسات تتكون من أعضاء يتمتعون بالكفاءة والنزاهة والمهنية، والجدول الآتي يوضح تلك الصورة:

جدول يبين نسب المشاركة من قبل الناخبين العراقيين للمرة من ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٤

ت	مواعيد الانتخابات	عدد الناخبين بالملايين	عدد المصوتين	النسبة المئوية	نسبة العزوف والمقاطعة
-١	انتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات في ٢٠٠٥/١/٣١	١٤.٢٢٢.٩٠٠	٨.٢٨٦.١٠٠	%٥٨.٢٦	%٤١.٧٤
-٢	الاستفتاء على الدستور العربي الدائم .في ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٥	١٤.٢٢٢.٩٠٠	٩.٨٥٢.٢٩٣	%٦٩.٢٨	%٣٠.٧٢
-٣	انتخابات مجلس النواب العربي في ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥	١٥.٥٦٨.٧٠٢	١١.٨٨٨.٩٠٦	%٧٦.٣٦	%٢٣.٦٤
-٤	انتخابات مجالس المحافظات ، في كانون الثاني ٢٠٠٩	١٤.٨٥٨.٥٨٦	٧.٧٥٣.١٩٥	%٥٢.١٨	%٣٧.٦١
-٥	انتخابات مجلس النواب العربي، في اذار ٢٠١٠	١٩.٢٤٠.٠٩٣	١٢.٠٠٢.٩٦٢	%٦٢.٣٩	%٣٧.٦١
-٦	انتخابات مجالس المحافظات ، في نيسان ٢٠١٣	٢٠.٠٩١.٤٠٠	١٢.٣٨٨.٣٠٠	%٦١.٦٦	%٣٨.٣٤
-٧	انتخابات مجلس النواب العربي ، في اذار ٢٠١٤	٢٠.٤٣٢.٤٩٩	١٢.٧١٧.٨٧٩	%٦٢.٢٤	%٣٧.٧٦

المصدر : عدي عبد مزهر، ظاهرتي العزوف الانتخابي في العراق، بيروت، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، الطبعة الاولى، ٢٠١٧، ص ٢٢٢.

ويستدل أيضاً من الجدول أعلاه ارتفاع نسبة الناخبين الذين قاطعوا الانتخابات على وجه الجملة، ما يعني أنه ما زال عدد كبير من الناخبين العراقيين غير مقتعين أو غير مؤمنين بالعملية السياسية على وجه الجملة، ومخرجات العمليات الانتخابية على وجه الخصوص.

وبالمحصلة انعكس كل ذلك بشكل سلبي على الإطار البيئي والوظيفي للمؤسسات الدستورية والسياسية، وبالتحديد مجلس النواب والوزراء (الحكومة)، فالرغم من مرور دورتين نيابيتين وتوشك الثالثة على الانتهاء، لكن السمة الغالبة على هاتين المؤسستين هي حالة عدم الانسجام بين أعضائهما نتيجة للتناقضات والمصالح المتضاربة بين القوى السياسية التي تتشكل منها تلکما المؤسستان، وتأسياً على ذلك لم يكن أداؤهما ليرتقي لأدنى مستويات الطموح، ففيما يتعلق بمجلس النواب إتسم أداؤه لوظائفه – وفي مقدمتها الوظيفة التشريعية – بالبطء والتلكؤ والتأجيل لأهم التشريعات على الرغم من انتهاء دورتين نيابيتين والاقتراب من نهاية الدورة الثالثة، وحتى التشريعات التي كانت تصدر بعد مخاض عسير، تصدر من خلال إجراء مساومات بين الكتل السياسية النيابية الكبيرة وبما يضمن مصالحها الضيقة التي أثبتت الواقع إنها كلها ومن دون استثناء ذات توجهات وولاءات فرعية (طائفية أو عرقية أو حزبية)، بالرغم من محاولة بعضها رفع شعارات وبرامج وطنية أو مدنية ولكنها مع مرور الوقت بدأت تتحاز أو تغير لصالح طائفة أو لصالح زعيمها على حساب الآخرين وهذا هو حال القائمة العراقية أو قائمة إئتلاف الوطنية لاحقاً، وعلى ذلك لم يكن أداء هذا المجلس التشريعي ليرتقي إلى مستوى طموح الشعب العراقي^(٣٠)، كما ينسحب هذا الحكم على الأداء الرقابي للمجلس بل وسائر الاختصاصات الأخرى^(٣١)، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأساس إلى وجود خلل بنوي صارخ، ومبعد هذا الخلل يبدأ من لحظة اختيار الناخبين لممثليهم، فلما كان وعي معظم هؤلاء متدنياً وثقافتهم تقليدية أو ثقافة خضوع لذا فإنهم يصوتون للمرشحين من أبناء طائفتهم بل وللذين يتمون لحزب معين أو لأشخاص بعينهم من تلك الطائفة من الذين يمارسون أساليب ترغيبية وترهيبية شتى في الضغط والتأثير في ناخبيهم بغية كسب أصواتهم لهم.

ومما زاد الطين بلة قوانين الانتخاب التي تم تطبيقها في الدورات الانتخابية الثلاثة (٢٠٠٥/٢٠١٤/٢٠١٠) وما صاحبها من دعاية وتمويل من جهات خارجية شتى ساهمت في نيل أشخاص لعضوية البرلمان (مجلس النواب) بفعل ولائهم لرئيس الحزب أو الكتلة بالرغم من حصولهم على أصوات قليلة جداً، وبذلك كان معظم أعضاء مجلس النواب غير مؤهلين وينتمون لكتل أو أحزاب ذات توجهات دينية وطائفية وأخرى عرقية ومن ثم فإن سلوكهم داخل المجلس مرهون برأي وإرادة رؤسائه كتلامهم وأحزابهم فحسب.

وبفعل سياسة المحاصصة تم توزيع المناصب والأدوار داخل تلك المؤسسة على أساس طائفي وعرقي بدءاً من منصب الرئيس ونوابه وانتهاءً برئاسات اللجان وأعصابها، وكل ذلك أفضى إلى تكرис أزمتي الانتماء والتكمال التي عمقتها التدخلات الخارجية (دولية وإقليمية) مما انعكس على أداء المجلس لوظائفه التي طفت عليها الصراعات بين القوى الحزبية ذات التوجهات الدينية والطائفية والعرقية وغابت فيها المصالح الضيقة (طائفية أو قومية أو حزبية أو شخصية) على حساب المصلحة العامة ومصلحة الوطن، كما عبر عن ذلك بوضوح الكثير من النواب أنفسهم ومن ذلك ما ورد على لسان النائب عن ائتلاف الوطنية (عدنان الدنبوس) حينما قال: (إن معظم السياسيين لم يفكروا بالعراق بل يفكروا بمصالحهم ومصالح أحزابهم ومكوناتهم)^(٣٢).

أما عن أداء الحكومة -مجلس الوزراء- لوظائفها في ذات المرحلة فلم يكن أفضل حالاً من مجلس النواب^(٣٣)، إذ أنها بنيوياً -وتطبيقاً لمبدأ المحاصصة- تكون من ذات القوى السياسية المهيمنة على مجلس النواب^(٣٤)، وعلى ذلك كانت الحكومتان السابقتان والحكومة الحالية ائتلافية ولكن ليس على وفق التقاليد المعهود بها في النظم البرلمانية المعاصرة بل على الطريقة العراقية -أي حكومة محاصصة تحت شعار التوافقية- إذ طفت على تلك المؤسسة حالة عدم الانسجام ومن ثم غياب التنسيق والتكميل، والأدهى من ذلك يقوم كل وزير بتسيير وزارته لصالح حزبه أو كتلته وأحياناً لصالح رئيس الحزب أو الكتلة التي ينتمي لها الوزير، ومما زاد الأمور سوءاً غياب الرقابة البرلمانية -كما أسلفنا القول- على أداء

الحكومة ووزرائها، وقد انسحب هذا الواقع على سائر دوائر الدولة المرتبطة بتلك الوزارات، وكل ذلك وفر بيئة خصبة لإشاعة الفساد في كل مفاصل الدولة.

على ذلك تتحمل الحكومة مسؤولية كبيرة في تعثر العملية التشريعية -كونها هي التي تتولى مهمة اقتراح القوانين ومن ثم العمل على تنفيذها بعد إقرارها والمصادقة عليها- سواء في مرحلة صياغتها وإرسالها إلى البرلمان (مجلس النواب) الذي يقوم بإعادتها إليها مرات عده -مثال ذلك ما حصل مع موازنة عام ٢٠١٦م وكذا الموازنات السابقة وصولاً إلى ما يجري الآن حالياً حول موازنة العام القادم ٢٠١٨- أو في مرحلة تنفيذها التي تواجه تعثراً وتتأخر التشريعات الصادرة من مجلس النواب سنوات عدة بفعل العقبات الكثيرة التي تقف في مقدمتها : البيروقراطية والروتين العقيم والاختلاف في التفسير على مستوى التطبيق ما يستدعي صدور تعليمات بهذا الخصوص، هذا فضلاً عن محاولات الكثير من موظفي الإدارة العامة بعرقلة عملية التنفيذ كونهم غير مستفيدون من التشريع أو أن بعضهم يخشى العقوبة في حال أرتكب خطأ في هذا الإطار، أو إنه يستغل الأمر كي يكون فرصة للفساد عن طريق مساومة المستفيدون ما يفضي إلى حرمان المستهدفين بالتشريع وإفاده غير المستهدفين، وكل ذلك تتحمله الحكومة التي ينبغي أن تتولى مهمة متابعة إجراءات التنفيذ ومحاسبة المقصرين وال fasdien لضمان نجاح عملية التنفيذ ومن ثم تقوم الحكومة بمراجعة العملية برمتها لتلافي أوجه الخلل والقصور ومعالجتها في عملية التغذية الاسترجاعية بالتنسيق والتكميل مع المؤسسات الأخرى وفي مقدمتها مجلس النواب، وهذا مالم نتلمسه على مستوى الواقع.

وبالمحصلة ما زالت تهيمن على أداء مؤسسات الدولة عناصر الإخفاق والفشل في معظم المجالات، وعلى ذلك اتسعت الفجوة بين المجتمع والدولة بفعل استمرار المشاكل والمعاناة وتردي مستوى الخدمات، ومما زاد الطين بلة سيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق واسعة في العراق بعد يوم ٦/١٤/٢٠١٠، ومن ثم تمخض عن هذا الواقع نزوح ما يقارب (٣) ثلاثة ملايين مواطن عراقي، هذا مع تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي وما

نجم عنها من نهب وتهريب أموال طائلة خارج العراق حتى قدرها أحد المسؤولين العراقيين بـ(١٤ ترليون و ٤ مليون دولار)^(٣٥)، ومما عقد المشهد أكثر فأكثر تفاقم الأزمة الاقتصادية أثر تراجع أسعار الشروة النفطية كونها تمثل المورد الأساس للدولة العراقية (تصل إلى أكثر من ٩٥٪)، وكل ذلك يجري مع استمرار عجز الأجهزة الحكومية عن الحد منها أو على الأقل التخفيف من حدتها بفعل عدم قدرتها على اللجوء إلى استعمال القوة المشروعة أو حتى التهديد باستعمالها، وكل ذلك دفع شرائح واسعة من الشعب العراقي وفي عموم محافظات العراق إلى الخروج إلى الساحات العامة للتظاهر والاحتجاج على تردي الأوضاع وتفاقم ظاهرة الفساد منذ بداية صيف عام ٢٠١٥ م.

بالمحصلة ما زالت الشخصية والحزبية والطائفية والعشائرية والمناطقية تهيمن على السلوك الاجتماعي على وجه العموم، والسلوك الانتخابي على وجه الخصوص، والطامة الكبرى أن تأثير تلك المعطيات إمتد إلى المؤسسات الوطنية العامة، ما يعني إننا لازلنا لا نمتلك القدرات التي تؤهلنا للارتقاء إلى مستوى الرشادة والحكم الصالح^(٣٦)، لذا فإن كل المؤشرات والمعطيات الراهنة تؤكد عدم إمكانية حصول أي تحسن على الوضع العام في العراق، مالم تتخذ الإجراءات الالزمة من قبل كل المعنيين بالشأن العراقي لمعالجة المشاكل الراهنة والحد من التحديات التي تواجه المجتمع والدولة العراقيين وبروح الفريق الواحد.

الخاتمة

من خلال كل ما تقدم نستنتج بأن الناخب العراقي مازال مغلوباً على أمره، ولا يمتلك الوعي الذي يؤهله لاختيار من ينوب عنه ويمثله تمثيلاً حقيقياً في المؤسسات الرسمية، وإن امتلك الوعي فإنه مسلوب الإرادة بفعل المعطيات التي تؤثر على مواقفه السياسية وسلوكه السياسي على وجه العموم، وسلوكه الانتخابي على وجه الخصوص، لذا فإن مخرجات كل العمليات التي جرت في العراق منذ بداية عام ٢٠٠٥ كانت مزيفة ومحرفة بدرجة كبيرة، ومن ثم لم تتسم بالشفافية والتزاهة والعدالة، مما نجم عنها مؤسسات تعاني من خلل بنوي صارخ إنعكس بشكل على الأداء الوظيفي لتلك المؤسسات، وعلى وجه الخصوص مجلس النواب والحكومة معاً، ولما كانا على اعتاب انتخابات محلية ونيابية، وكي لا تتكرر المأساة ذاتها نرى من المناسب تبني التوصيات الآتية من قبل ذوي الشأن:

- ١ - وضع خطط للتأهيل السياسي لتنمية الوعي السياسي والانتخابي للمواطنين العراقيين عموماً والناخب خصوصاً، على يجري تفزيذ تلك الخطط من قبل كل الأطراف المعنية بالشأن العراقي وفي مقدمتهم الأسرة والمؤسسات التربوية والتعليمية وكذلك الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام، وذلك عبر عقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات والدورات التثقيفية والخطب والأبحاث والمقالات وما إلى ذلك.
- ٢ - وضع قواعد تنظيمية لضبط سلوك المرشحين والقوى والأحزاب السياسية ومحاسبة كل من يخالف تلك القواعد، مع مراقبة ومتابعة عمل المفوضية مع توفير الضمانات الالزمة لها لإداء مهمتها على الوجه الأكمل.
- ٣ - توفير الضمانات الالزمة لحماية الناخبين لتمكنهم من الإدلاء بأصواتهم بحرية تامة ومن دون أية ضغوط أو إملاءات من أي طرف كان، كي يتسعى لهم اختيار المرشحين الأكثر كفاءة ومهارة وخبرة والتزاهة، مما سيفضي إلى تصحيح الخلل البنوي

الذي مازالت تعاني منه مؤسسات الدولة، مما سينعكس بشكل إيجابي على أداء تلك المؤسسات.

٤- تبني نظام انتخابي أكثر عدالة، ونقترح بدورنا خياران، الأول اعتماد نظام الانتخاب بالأغلبية وبنظام الدوائر الصغيرة وبخصوص لكل دائرة نائب واحد على غرار ما معهول به في المملكة المتحدة، مما سيفضي إلى فوز الشخصيات الكفوءة والمعروفة لدى ناخبيها بنزاهتها وتحملها للمسؤولية، أما الخيار الثاني فإنه يعتمد نظاماً مختلطًا يجمع بين النظام المذكور ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي من خلال تقسيم العراق على دوائر كبيرة لتوزيع عدد من المقاعد وتوزيع عدد آخر على أساس الدائرة الوطنية الواحدة.

٥- العمل بجدية على تفعيل بمبدأ الشواب والعقاب للقضاء على مظاهر الفساد بكل ضروريه، ومن ثم ضبط سلوك أفراد المجتمع العراقي من خلال تطبيق أحكام القانون على كل المخالفين من دون تمييز وبلا محاباة أو مجاملة، وبال مقابل مكافأة الموظفين والمقاتلين وكل المواطنين المتميزين في أدائهم لوظائفهم أو المهام الملقاة على عاتقهم، وكذلك تشجيع المواطنين على دعم ومساندة مؤسسات الدولة لتنمية قدراتها في كل الميادين بدءاً من المحافظة على النظام العام وإنتهاءً بتعزيز الأمن وترسيخه.

الهوامش والمصادر

- (١) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٩١.
- (٢) ابن منظور : لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء الثالث (مادة ثقف)، ٢٠٠٣، ص ٢٨.
- (٣) نقاً عن : دنيس كوش: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة : د. منير السعیدانی، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣١.
- (٤) د. حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص ٣٧٣.
- (٥) د. أكرم فرج الريعي وآخرون : الثقافة؛ التحديات وترتيب الأولويات، بغداد، دار الجواهري للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ١٢.
- (٦) د. صادق الأسود : الثقافة والحضارة، في مجموعة مؤلفين : العالم المعاصر، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٤م، ص ١٦.
- (٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : الخطة الشاملة للثقافة العربية : نقاً عن : المصدر السابق، ص ٣٧٤.
- (٨) ينظر كل من : د. صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي، مطبع جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ٢٤٢، وكذلك: د. فؤاد مرسي : حول الأزمة الثقافية والأزمة الاجتماعية في مصر، القاهرة ، مجلة اليقظة العربية ، العدد ٧٧، ١٩٨٧، ص ٩٧، وكذلك:

- G. Almond & Sidney Verba : *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Princeton, NJ: Princeton UP, 1963. p.13.

- (٩) جابريل إيه ألموند و جي بنجهام باويل ابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة : هشام عبدالله، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ص ٧٣ وص ٧٦.
- (١٠) ينظر كل من : د. صادق الأسود : مصدر سابق، ص ٢٤٦، وكذلك:

- Walter A. Rosenboum: *Political Culture*, Thomas Nelson, London, 1975, p.7 & G. Almond & Sidney Verba: *Ibid*, P.21 & After it.

- (١١) د. صادق الأسود : مصدر سابق، ص ٢٤٦، وكذلك:

- G.Almond;op.cit,p13 & after it.

للمزيد من التفصيل راجع كل من : د. كمال المنوفي : نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٥، ص ١٩٠، وكذلك : د. صادق الأسود : نفس المصدر السابق، ص ٢٥٤-٢٥٥، وكذلك : برهان غليون : المسألة الطائفية ومشكلات الأقليات : نقاً عن : أحمد شكر الصبيحي : مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٣٠، وكذلك:

-Maurice Duverger : *Sociologie de la Politique*, P.U.F. Paris, 1973.
p.123 & G. Almond; op. cit, p, p13 & after it.
(12) Davis.K; *Human Society*, New Yourk, pp208-209.

- (١٣) د. ثروت بدوي : مصدر سابق، ص ٦٤ .
- (١٤) د. ثروت بدوي : المصدر السابق، ص ٦٤ .
- (١٥) د. عبد الغني بسيوني : النظم السياسية والقانون الدستوري ، مصدر سابق، ص ص ٢١١-٢١٣ .
- (١٦) أندرو رينولدز وآخرون : أنواع النظم الانتخابية، ترجمة ت. كورستنا خوشابا بتوا، أربيل، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ٢٠٠٧ ، ص ٢٣ .
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٢٥-٢٦ .

(١٨) لمزيد من التفصيل حول أنواع النظم الانتخابية: راجع أندرو رينولدز وآخرون : المصدر السابق، ص ٥٧ وما بعدها، وكذلك:-Danielle Caramani;Op.cit,p;243-247.

(١٩) قارن مع : عابد خالد رسول : مصدر سابق، ص ١٣٧ وما بعدها .
(٢٠) للمزيد ينظر: هنا بطاطو : العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة : عفيف البزار، منشورات فرصاد، طهران، ٢٠٠٦، ص ٣١٢ وما بعدها، وكذلك : عبدالرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨ ، وكذلك : د. عبدالخالق حسين : هل كانت ثورة ١٤ تموز حتمية : على الموقع الإلكتروني:

<http://www.gilgamish.org/printarticle.php?id=19764&>
<http://www.sotaliraq.com>

(٢١) ينظر : وسام الشالجي : لماذا أسقط النظام الملكي في العراق، ومن كان وراء ذلك؟ على الموقع الإلكتروني:

http://ayamuna.blogspot.com/2014/05/blog-post_31.html

(٢٢) للمزيد راجع : د. نزار احمد : دراسة اقتصادية حول اموال النفط العراقي ما بين ١٩٣٠ - ٢٠١٠ على الموقع الإلكتروني : <http://www.sulcci.com>

(٢٣) للمزيد من التفصيل ينظر : عابد خالد رسول : مصدر سابق، ص ٢٥٨ وما بعدها.

(٢٤) للمزيد من التفصيل ينظر: حنا بطاطو : المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص ٣٣٢ وما بعدها.

(٢٥) للمزيد ينظر : محمد صادق الهاشمي : الثقافة السياسية للشعب العراقي وأبرز تحولاتها، مركز العراق للدراسات، بيروت، مطبعة الساقى، ٢٠١٣م، ص ٦١ وما بعدها.

(٢٦) أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم ١٤٨٣ في ٢٢ أيار عام ٢٠٠٣م أقر بموجبه بأن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة دولتان محتلتان وتحملان مسؤولية إدارة شؤون العراق على وفق القانون الدولي.
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution_1483_cle01784e.pdf

(٢٧) هناك من تنبأ بأن تسجه الأوضاع في العراق في ظل الاحتلال الأميركي - البريطاني أما نحو تأسيس نظام ديمقراطي يستوعب التعددية الاجتماعية والسياسية في العراق، أو نحو مزيد من التدهور الذي قد يصل بالبلاد إلى حالة الحرب الأهلية، وكلا الاحتمالين سيكون له تداعياته على الدول المجاورة على وجه الخصوص والدول العربية على وجه العموم، وهذا الواقع هو الذي دفع تلك الدول لدعم ما يسمى بـ(المقاومة) التي أوجحت بالنتيجة الصراع الطائفي على وجه الخصوص وساهمت في تصاعد أعمال العنف التي امتدت لتطال معظم أرجاء العراق، ينظر : د. حسين توقيق إبراهيم : النظم السياسية العربية - الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٢٨) تمت عملية إقرار دستور جمهورية العراق النافذ في ١٥/١٠/٢٠٠٥م عبر عرضه على الاستفتاء الشعبي إذ بلغت نسبة المصوتين بنعم (٥٩,٧٨٪) وكانت نسبة المشاركة ٦٣٪ من مجموع الناخبيين، وقد دخل حيز النافذ بعد نشره في جريدة الواقع العراقية بالعدد ٤٠١٢ الصادر في ٢٨/١٢/٢٠٠٥م.

(٢٩) للمزيد حول تفاصيل عدد ونوع وأهمية التشريعات راجع كل من : بحثا المشترك مع د. حنان محمد القيسي الموسوم : الاحتلال الأميركي وإشكالية الدستور والقوانين ضمن كتاب مع مجموعة باحثين : (بصمات الفوضى- إرث الاحتلال الأميركي في العراق)، مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، دار المحجة البيضاء، ٢٠١٣م، ص ٦٩-١٠٤، وكذلك : صباح صادق جعفر، دليل التشريع العراقي للأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٤، ط٣، د.ن، د.م، ٢٠١٤، ص ٣١-١٤١.

(٣٠) للمزيد راجع نص المادة (٦١) من الدستور وقارن مع واقع التجربة النيابية طيلة المدة موضوع البحث، وراجع كذلك : بحثنا الموسوم : إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الاتحاديتين وفق الدستور العراقي النافذ، المنشور في كتاب مشترك لمجموعة باحثين الصادر عن (سکول) العلوم السياسية / جمجمال / جامعة السليمانية ٢٠١٢، ص ٣٥٤ وما بعدها، وكذلك : كتابنا الموسوم : النظم السياسية والدستورية، أسسها ومكوناتها وتصنيفاتها، بغداد، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، طبعة ثانية منقحة، ٢٠١٥م، ص ٧٦ وما بعدها.

(٣١) لقاء النائب عن ائتلاف الوطنية (عدنان الدنبوس) مع قناة الفيحاء الفضائية في الساعة ١٠ من مساء يوم الجمعة المصادف في ٢٧/١١/٢٠١٥م.

(٣٢) نصت المادة (٧٨) من الدستور العراقي النافذ على إن رئيس الوزراء هو : (المسئول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة...)، وكما نصت المادة (٨٠) على إن مجلس الوزراء يتولى: (تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة...).

(٣٣) للتعرف على آليات تشكيل الحكومة راجع نص المادة (٧٦) من الدستور العراقي النافذ وقارن مع مجريات الأمور بعد كل عملية انتخابية، فعلى سبيل المثال لم تتشكل الحكومة السابقة إلا بعد مرور ما يقارب (٩) أشهر على إجراء الانتخابات النيابية التي جرت يوم ١٠/٣/٢٠١٠ وبعد ذلك بعد أن حازت على ثقة مجلس النواب يوم ٢٢/١٢/٢٠١٠ بعد مخاض عسير وبسبب الخلاف الذي دار بين (القائمة العراقية) و (دولة القانون) حول تفسير نص المادة (٧٦) من الدستور النافذ، وجرى تشكيلها على أساس مبدأ التوافق - المحاصصة - .

(٣٤) جاء ذلك في حديث (محمد علي) مدير عام دائرة استرداد الأموال في هيئة المسائلة والعدالة لـ "قناة السومرية نيوز"، وللمزيد حول الآثار التي ترتب على ظاهرة الفساد ونهب الأموال ينظر كل من : د. بلاسم جميل خلف : أبعاد جريمة غسيل الأموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص ١٢، وكذلك : أحمد صبحي جميل، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال ودور المصارف في مكافحتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع والعشرون، ٢٠١١، ص ٩٥-٩٦، وكذلك: ابتهال محمد رضا

: الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد، العدد الثامن والأربعون {، ص ٧٣}.

(٣٥) للمزيد حول ماهية تلك القدرات وأهميتها راجع كل من : د. كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الريان للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨٧م، ص ٢٩٩ وما بعدها، وكذلك : جابريل إيه ألموند و جي بجهام باويل الابن : مصدر سابق، ص ١٩٢-٢٠١.

***Iraqi Voter's Behavior between
the Culture of Submission & Participation***

Professor Dr. Taha Hameed Hassan Al-Anbaqi

Faculty of Political Science – Mustansiriya University

Abstract

For decades, Iraqi society has been exposed to many crises and wars affecting Iraqi cultural system under the authoritarian regime that led to the fusion of culture between submission and violence. Despite the political change that took place in Iraq after 2003 and the adoption of the democratic system and the electoral mechanism as one of its tools giving individuals the right to participate in the election of representatives, yet practicing this right was marred by many overlaps that produced a will that did not enjoy enough freedom to get out of the submission culture that characterized the behavior of Iraqi personality for decade.

The study attempts to shed light on the extent of the impact of this culture - submission culture- on the citizen's belonging, loyalty and its liberty of choice. As to enforce the researcher to develop appropriate mechanisms to get out of submission culture and consolidate citizenship idea in the practices of Iraqi individuals either in their right to participate or their role in censorship and nation building. The research is divided into four chapters, first is devoted to the theoretical framework while the second dealt with the cultural statue que in Iraq before 2003. The third was devoted to the study of the influence of the prevailing culture after 2003 on the behavior of the Iraqi voter, and the fourth, by means of which, we explained the ways of promotion the culture of participation.